المرأة المصرية العاملة: واقعها واحتياجاتها التربوية

أولا: دور المرأة العاملة داخل الأسرة واحتياجاتها التربوية.

ثانيا: الواقع التعليمى للمرأة العاملة واحتياجاتها التربوية.

ثالثا: الواقع الصحى للمرأة العاملة واحتياجاتها التربوية.

رابعا: الوضع الاقتصادى للمرأة العاملة واحتياجاتها التربوية.

خامساً: الوضع الاجتماعى للمرأة العاملة واحتياجاتها التربوية.

سادساً: واقع المشاركة السياسية للمرأة واحتياجاتها التربوية.

سابعًا: الواقع القانونى للمرأة العاملة واحتياجاتها التربوية.

ثامنًا: الواقع الدينى للمرأة العاملة واحتياجاتها التربوية.

الفصل الثالث

المرأة المصرية العاملة: واقعها واحتياجاتها التربوية

مقدمة:

للمرأة فى العصر الحالى أدوار متعددة، فلم يعد دورها قاصرا على الجانب الأسرى فقط كزوجة وأم وربة بيت، وإنما فرض التطور الاجتماعى والاقتصادى الكبير وما تبعه من صعوبات معيشية أعباء كثيرة دفعت المرأة إلى الخروج لسوق العمل ومشاركة الرجل فى مواجهة متطلبات الحياة [١]، ذلك بالإضافة إلى رغبتها فى تأكيد ذاتها، والمشاركة فى الحياة العامة، ورفع المستوى الاقتصادي للأسرة، فضلا عن قلقها من عدم ضمان ظروف الحياة وما يجد عليها [٢].

وقد أبلت المرأة بلاء حسنا فى مجالات العمل المختلفة وشغلت أرفع المناصب فأصبحت الوزيرة، والسفيرة، والمهندسة، والمعلمة، والمحاسبة إلى غير ذلك من الوظائف. ومما لا شك فيه أن المرأة العاملة فى وضعها الجديد أصبحت أكثر نضجاً ووعياً وارتباطاً بالمجتمع وإقبالا على التعليم والتثقيف، كما ازداد طموحها وتطلعها لمستقبل أفضل [٣].

والمعادلة الحقيقية لنجاح المرأة فى القيام بأدوارها تتطلب أن توازن بين عملها من

---

(١) كمال سامى سليم: الطفل والمرأة فى مصر، أطلس بيانى، القاهرة، المجلس القومى للطفولة والأمومة، ١٩٩٦، ص ٧.

(٢) سامية سليمان رزق: موقف برامج المرأة إزاء قضاياها المعاصرة، مرجع سابق، ص ١٨.

(٣) محمد خالد: المرأة العاملة – تحديات الواقع والمستقبل، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٦، ص ٢٢٩.

جانب وإدارتها لأسرتها من جانب آخر، ولكى يتحقق هذا التوازن الناجح للمرأة العاملة فى القيام بأدوارها المختلفة لابد من تلبية العديد من احتياجاتها التربوية، وتقديمها فى أبسط صورة وأقل وقت ممكن، وذلك لتكون قادرة على أداء وظائفها المختلفة داخل الأسرة وخارجها بصورة جيدة وبطريقة تخفف عن كاهلها أعباء هذا الدور[1].

ولكى يمكن تحيد الاحتياجات التربوية للمرأة العاملة فمن الضرورى:

أولا: معرفة واقع المرأة العاملة فى الجوانب المختلفة (داخل الأسرة، فى التعليم، فى الاقتصاد، السياسة، المجتمع ... إلخ).

أولا: دور المرأة العاملة داخل الأسرة واحتياجاتها التربوية:

إن دور المرأة داخل الأسرة كزوجة، وأم، دور فطرت عليه، فالأمومة غريزة ولم تتخل المرأة أبدا عن هذا الدور، ومنذ وقت غير بعيد كان هو الدور الوحيد لها فى الحضر، فالأم هى المسئول الأول عن تربية الأبناء، لذا وجب الاهتمام بها لكى تقوم بهذا الدور على الوجه الأكمل وكما قال شاعر النيل حافظ إبراهيم:

الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق

أما الفيلسوف جان جاك روسو فقال " إذا أردتم رجالا عظماء ... فعلموا المرأة ما هى العظمة وما هى الفضيلة " وهذا يؤكد أن تنشئة الرجل وتعليمه تعد عملية فردية، بينما تعد تنشئة المرأة وتعليمها تنشئة للأسرة بأكملها، ذلك لأن تربية الأبناء تعتمد اعتمادا كليا على ما تغرسه الأم فى نفوسهم من قيم ومبادئ وأفكار، لأنها مسئولة مسئولية كاملة عن تنمية طفلها بدنيا وفكريا واجتماعيا ومعنويا وجماليا[2]، فضلا عن دورها فى إكسابه ثقافة مجتمعه التى تتمثل فى أنماط السلوك والعادات

---

(١) سوزان مبارك: " مقدمة " فى محمد خالد: المرأة العاملة – تحديات الواقع والمستقبل، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٩، ص ١٠.

(٢) جون ستيوارت مل: استعباد النساء، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، فى سلسة الفيلسوف والمرأة (٥)، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٩٨ ص ٤٨.

والتقاليد[1]، ولا ينتهى دور المرأة عند هذا الحد، بل يمتد إلى تعليم الأطفال فهى التى تضع حجر الأساس فى تعليم الأبناء، بمتابعتها لهم ومساعدتها لأبنائها فى عمل الواجبات المنزلية، وفهم الدروس، وللأم دور أكثر فعالية من الأب فى الإشراف على واجبات أبنائها، ذلك لأن أعباء الحياة تضطر الأب إلى شغل أكثر من وظيفة مما يترتب عليه غيابه عن أولاده لساعات طويلة. وبذلك يُعد تعليم الأبناء مسئولية أخرى تضاف إلى مسئولياتها تجاه أبنائها.

وعلى الرغم من قيام المرأة بهذه الأدوار تجاه أبنائها إلا أنها تشعر بافتقاد أبنائها لها أثناء غيابها فى عملها، فعند عودتها إلى المنزل تقبل على أطفالها بشوق ولهفة فتعوضهم عن الوقت الذى قضته بعيدا عنهم، كما أنها تمنحهم الفرصة للتعبير عن أنفسهم وتشجعهم على الاستقلال التدريجى كما تحاول أن تزودهم دائما بالخبرة العملية[2].

ونتيجة لذلك فإن أبناء العاملات الذين لا تغيب عنهم أمهاتهم مدة طويلة (خمس ساعات فقط) أكثر توافقا من أبناء غير العاملات سواء من حيث التكيف الشخصى أو التكيف الاجتماعى أو التكيف العام[3]. وهذا يؤكد سعى المرأة الدائم نحو تنمية أطفالها حسيا واجتماعيا وعقليا، حيث تمثل بالنسبة لهم القدوة الحسنة[4]، مع العلم بأن الأم العاملة تتحمل هذه الأعباء فى الداخل والخارج من أجل رفاهية هؤلاء الأبناء وتلبية متطلباتهم المعنوية والمادية، فهذه المرأة تعمل بلا كلل أو ملل من أجل هؤلاء الأبناء، وإذا كان هذا هدفها فإن عبئها مضاعف، عبء العمل والتزاماته، والمجهود الذى تبذله فيه إلى غير ذلك من خلافات فى مجال العمل،

---

(١) المجالس القومية المتخصصة: **تعليم المرأة فى ظل متطلبات القرن الحادى والعشرين**، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٢) فتحى سلامة: المرأة بين الواقع المتاح والمستقبل المأمول، مكتبة الأسرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١، ص ٥٥.

(٣) سامية سليمان رزق: مرجع سابق، ص ٢٠.

(4) Unicef: Facts for life, Egyptian Pediatrics association , second print , April 1991 , P. 3.

وعبء المنزل الـذى تتحمله بمفردها (تنظيف – تنظيم – وإعداد الوجبات الغذائية – الرعاية الصحية لأفراد الأسرة – تعليم الأبناء – ورعايتهم ... إلخ)، نظراً لأن العادات والتقاليد فى المجتمع الشرقى تؤكد على أن معظم الأعمال المنزلية يجب أن تقوم بها المرأة، بغض النظر عما إذا كانت مرأة عاملة أو غير عاملة، وقد يساعد الزوج فى الأعمال المنزلية إلا أن هذه المساعدة لا تأخذ صورة الانتظام والمسئولية بل تقتصر على ظروف معينة مثل مرض الزوجة أو حضور ضيوف فجأة، وعلى الرغم من المساواة والديمقراطية التى تسود العلاقات الأسرية فى المناطق الحضرية، إلا أن نسبة الأزواج الذين يساعدون زوجاتهم فى الأعمال المنزلية مازالت منخفضة والذى يرجعه الكثيرون إلى أن الرجل تنقصه الخبرة فى شئون المنزل الداخلية، كما يرى الآخرون أن قيامه بهذه الأعمال تنقص من قدره[1]. وبالتالى فإن المرأة تتحمل بمفردها هذا العبء، فهى التى تقوم بالأعمال المنزلية المختلفة، فى غياب التيسيرات والخدمات التى تسهل على المرأة أداء هذه الأعمال، حيث لا تزال شرائح اجتماعية من النساء لا تمتلك الأجهزة المنزلية الحديثة[2] وبالتالى فإن قيام المرأة بهذه الأعمال يستغرق وقتا طويلا ويجهدها جسميا.

بالإضافة إلى ما سبق لابد من التأكيد على أن عمل المرأة يوفر الأمان المادى للأسرة، حيث أنه يوفر المال الذى يكفى الاحتياجات المختلفة لأفراد أسرتها، خاصة إذا تعرض الزوج لحادث أو أصيب بمرض أو توفى، فقد كانت حتى وقت قريب عندما يتوفى زوجها وهى لا تعمل ولم يترك لها ميراث أو معاش ثابت كافى، فإنها تضطر للخروج للعمل فى أى مجال، وإن كانت غير متعلمة فإنها كانـت تعمـل (كبائعة متجولة أو عاملة بمصنع أو خادمة أو غير ذلك من الأعمال) أو تضطر للزواج بآخر من أجل الإنفاق على تربية أبنائها، وغالبا ما كان ذلك يسبب كارثة، حيث أن هذا الزوج الثانى غالبا ما كان يرفض وجود أبنائها، وإذا قبل وجودهم

---

(١) سناء الخولى: الأسرة فى عالم متغير، مرجع سابق، ص ص١٦٤- ١٩٤

(٢) سامية سليمان رزق: مرجع سابق، ص ٢١.

معه فى نفس المنزل فإنه لا يهتم بمتطلباتهم، وقد يحرمون من التعليم، كما يحدث فى كثير من الأحيان يلحقهم بمجالات العمل الشاقة، من أجل الحصول على المال، وبالتالى فإنه يتسبب فى تدفق هؤلاء الأطفال إلى سوق العمل أ وهذا يؤكد على أن المرأة العاملة أقدر على حماية أبنائها إذا تعرضت أسرتها لأية ظروف، كما أن عملها يضمن تنشئة جيل قادر على التحدى والعمل ومحافظ على النسيج العائلى[١].

ولا داعى لشعارات ترفع اليوم من أجل عودة المرأة للمنزل وترك العمل. بزعم أن دورها الأوحد هو رعاية أبنائها وأن عملها يؤثر سلبا على تربية أبنائها، وهذا ما نفته الكثير من الدراسات النفسية والتربوية، والتى أكدت على أن شعور الطفل بالأمن والحنان والمحبة من الوالدين لا يتحدد أو يقاس بمدى الوقت أو الساعات التى يقضيها بجواره ومعه أحدهما أو كليهما، وإنما يتحدد بنوعية ومضمون التفاعل الذى يجرى بينهما وبين الطفـــل فى حالة وجودهما معه، وما يجرى بينهما من لعب ومحادثة واستجابة لمتطلباته [٢].

والمرأة العاملة تلجأ إلى طرق متعددة لرعاية أطفالها أثناء غيابها فى العمل بالاستعانة بأمها أو حماتها أو جارتها أو خادمة أمينة. أو إلحاق الطفل بإحدى دور الحضانة حتى يصل إلى السن التى تمكنه من الالتحاق بالمدرسة[٣]، ونظرا لما تعانيه المرأة العاملة فى رعاية أبنائها فى سن ما قبل المدرسة فإنها تكتفى بعدد محدود من الأطفال، يتراوح ما بين طفلين إلى أربعة على الأكثر، وهذا يؤكد أن عمل المرأة له آثر إيجابى على المشكلة السكانية، خاصة أنها تلجأ إلى تنظيم أسرتها، على عكس

---

(١) خلاف عبد الجابر: النظام العالمى الجديد وتأثير السياسات الدولية على فرص عمل المرأة، مؤتمر المرأة العاملة وتحديات القرن الحادى والعشرون ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٥ بالقاهرة، الإتحاد العام لنقابات عمال مصر، ١٩٩٥ ـ ص ١٩١.

(٢) حامد عمار: التحديات المستقبلية لتنمية المرأة العربية، رؤية ثقافية، فى مؤتمر " تنمية المرأة العربية الاشكاليات وآفاق المستقبل "، مركز دراسات الجنوب بالتعاون مع المركز العربى للتعليم والتنمية، جامعة جنوب الوادى، ٥-٧ فبراير ٢٠٠١ ص، ص ١٢، ١٣.

(٣) عبد الحميد سعيد منصور وزكريا أحمد الشربينى: الأسرة على مشارف القرن الـ٢١، الأدوار والمسئوليات، القاهرة، دار الفكرالعربى، ٢٠٠٠، ص ١٤١.

المرأة العاملة فى الريف التى تعيش فى أسرة ممتدة تضم الجد والجدة وهما يرعيان الأحفاد فى غياب الأم، أما امرأة الحضر فإن لم تجد من يرعى أبناءها فإنها تلجأ إلى أخذ إجازات بدون مرتب لرعاية أبنائها، أو العمل نصف الوقت بنصف الأجر.

مما تقدم يتضح أن زيادة فرص العمل للنساء من شأنه أن يحقق للأسرة دخلا متجددا يساعد على رفع مستوى معيشتها ويحقق لها الأمن والأمان، وعلى ذلك فالمرأة العاملة مازالت تؤدى دورها كأم بنجاح، وتحقق العديد من النجاحات فى مجالات العمل المختلفة، وبجهد يزيد عن دور المرأة غير العاملة، وبالتالى فإن لها بعض الاحتياجات لتقوم بدور فاعل على الوجه الأمثل داخل أسرتها.

ثانيا: الواقع التعليمى للمرأة العاملة واحتياجاتها التربوية:

إن التعليم والتدريب حق لكل مواطن، ومدخل لإعداد البشر للمشاركة فى الإنتاج والإبداع من خلال تنمية متكاملة لشخصية الإنسان فى جوانبها المختلفة المعرفية والأخلاقية والبدنية والفنية[1]، ونظرا لهذه الأهمية للتعليم فإنه يعد ضرورة حياة لا ترف، ولابد من توفيره لكل مواطن، وقد بذلت الدولة جهودا كثيرة لتوفير التعليم للجميع، وعلى الرغم من هذه الجهود إلا أن هذا الهدف لم يتحقق، حيث أكدت الإحصاءات الرسمية أن نسبة الأمية فى مصر مازالت مرتفعة، حيث وصلت إلى ٣٩.٣٦٪ من إجمالى سكان مصر، وقد تمثلت هذه النسبة فى ١٧٦٤٦٠٢٥ نسمة وكانت هذه النسبة عند الذكور ٣٧.٦٤٪ بما يعادل ٦.٦٤٠.٢٧٩ نسمة، أما الإناث فكان عددهن ١١٠٠٥٧٤٦ نسمة بنسبة ٦٢.٣٦٪ من إجمالى الأميين فى مصر[2] أى ما يعادل ضعف هذه النسبة لدى الذكور، ولم

---

(١) رجعت الباحثة إلى:

أ- كمال الجنزورى: **مصر والقرن الحادى والعشرون**، كتاب الأهرام الإقتصادى، العدد ١١٤، القاهرة، يوليو ١٩٩٧، ص ٤٣.

ب- لمزيد من التفصيل ارجع إلى، عبد الحليم عامر، **التعليم عن بعد " رؤية حول واقع دور الإعلام الحالى والمستقبلى**، الفن الإذاعى، العدد ١٥٦، فبراير، مارس، القاهرة، اتحاد الإذاعة والتليفزيون، ١٩٩٩، ص ٣٨.

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: **النتائج النهائية لتعداد السكان ١٩٩٦**، مجلد إجمالى الجمهورية، المجلد الأول، جدول رقم (٨).

يقف الواقع التعليمى عند هذه الفجوة بين الجنسين بل امتد ليشمل باقى المستويات التعليمية الأخرى، وهذا ما يوضحه الجدول التالى:

الجدول رقم (٣)

توزيع السكان (١٠ سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية والنوع فى حضر وريف الجمهورية طبقا للنتائج النهائية لتعداد عام ١٩٩٦

الحالة التعليمية	حضر		ريف		إجمالى		جملة
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
أمى	١٩.٨١	٣٣.٠٨	٣٦.٤٠	٣٦.٢٣	٢٩	٥٠.١٨	٣٩.٣٦
يقرأ ويكتب	٢٢.١١	١٧.٤٢	٢٣.١٠	١٢.٤٢	٢٢.٦٦	١٤.٦٤	١٨.٧٤
إبتدائى	١٠.١٢	٩.٤١	١٠.١٨	٧.٥٠	١٠.١٦	٨.٣٤	٩.٢٧
مؤهل أقل من المتوسط ومتوسط وفوق المتوسط	٣٥.٧٦	٣١.٨٣	٢٦.٧٩	١٥.٨٣	٣٠.٧٥	٢٢.٩٢	٢٦.٩٢
مؤهل جامعى	١٢.٢٥	٧.٢٣	٣.٤٩	.٩٩	٧.٤٠	٣.٨٩	٥.٦٨
غير مبين	.٠٣	.٠٢	.٠٤	.٠٣	.٠٣	.٠٣	.٠٣
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٤ – ٢٠٠١، القاهرة، يوليو ٢٠٠٢، ص ٢٦.

يوضح هذا الجدول وجود فجوة بين الذكور والإناث فى كل من الريف والحضر، وإن زادت فى المجتمع الحضرى فى كل المستويات التعليمية، مما نتج عنه حرمان بعض الإناث من التعليم.

وبالتالى وصلت نسبة الأمية بينهن إلى ما يقرب من ضعفها عند الذكور، ويكمن وراء هذا الواقع العديد من العوامل (التعليمية، والاجتماعية، والاقتصادية، وغيرها).

أولا: عوامل تعليمية:

وتتمثل فى عدم استيعاب الأطفال فى سن الإلزام، نظراً لأن هذا يتطلب بناء

العديد من المدارس، وتعيين المدرسين الجدد وتدريبهم، وهذا يتطلب ميزانية ضخمة، بالإضافة إلى تسرب نسبة أخرى من هؤلاء الأطفال من التعليم الإلزامي (التعليم الأساسى).

ثانيا: عوامل اجتماعية:

وتتمثل فى بعض العادات والتقاليد التى تحول دون التحاق الفتيات بالتعليم، خاصة إذا ما مثل التحاق الفتاة بالمدرسة سلوكا ضد أعراف المجتمع المحلى[١]، كذلك تقف بعض الظروف الثقافية والاجتماعية أمام انتظام الفتاة فى المدرسة، خاصة إذا كان ينافسها فى ذلك بعض أبناء الأسرة من الذكور[٢].

الزواج المبكر، وأثره على التحاق الفتاة بالتعليم، حيث تنتشر هذه الظاهرة فى المناطق الريفية والحضرية الفقيرة، حيث كانت نسبة الزواج الذى تم فى مصر تحت سن الـ١٩ بنسبة ٤٥٪، وزادت هذه النسبة فى الريف عن الحضر[٣] وترجع هذه الظاهرة فى الغالب إلى عاملين، الأول العادات والتقاليد، والثانى المستوى الاقتصادى للأسرة، فبعض الأسر التى لديها الكثير من الأبناء لا تستطيع الإنفاق عليهم جميعا (المأكل والملبس)، فإنها تزوج الفتاة لمن يتقدم لخطبتها، لكى تخفف عن كاهل الأسرة، وأحيانا أخرى لكى يتمتعوا بمساعدة زوج الفتاة لهم فى معيشتهم وأحيانا يكون هذا الزواج نوعاً من التجارة ببناتهم، خاصة إذا تزوجت الفتاة من غير المصريين[٤].

---

(١) فيليب كومز: **أزمة العالم فى التعليم من منظور الثمانينات**، ترجمة محمد خيرى حربى وآخرين، الرياض، دار المريخ، ١٩٨٧، ص ٢٩٥.

(٢) كمال حامد مغيث: **الازدواجية فى التعليم فى مصر وأثرها على التماسك الوطنى**، رسائل النداء الجديد، العدد ٢٩، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٥.

(3) The National Population Council of Egypt: **Woman and Development , & Family welfare,** Cairo, Ministry of Population , 1998 , P.5.

(4) Laila El Hamamsy: **Early Marriage and Reproduction in two Egyptian villages**, Cairo, occasional council UNFPA , 1994 , P. 16.

هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى خاصة بالأسرة وهى:

المستوى التعليمى للآباء: والذى أكدت العديد من الدراسات على أنه كلما حصل أحد الوالدين أو كليهما على قدر من التعليم زادت فرصة تعليم الفتاة فى هذه الأسرة، وخاصة الأم، فالأم التى يرتفع مستوى تعليمها تكون عونا لفتاتها فى التحاقها بالتعليم والاستمرار فيه واكتساب مهاراته [١].

حجم الأسرة: كلما زاد عدد أفراد الأسرة قلت فرصة الأبناء فى الالتحاق بالتعليم وخاصة الفتيات فى الأسر ذات الدخل المنخفض.

المستوى الاجتماعى للأسرة: كلما ارتفع المستوى المعيشى والاجتماعى للأسرة كلما زادت الفرص التعليمية للإناث والعكس صحيح، كما يمثل **التفكك الأسرى** أهمية كبرى فى حياة الفتاة، حيث يقلل انفصال الزوجين بالطلاق أو الهجر فرصة التحاق الفتاة بالتعليم أو الاستمرار فيه[٢].

بالإضافة إلى ما سبق من عوامل، هناك العامل الاقتصادى والذى يتمثل فى عدم قدرة الآباء على الإنفاق على تعليم أبنائهم (رسوم مدرسية، أدوات مختلفة، وزى مدرسى، بالإضافة إلى الآفة المنتشرة وهى ظاهرة الدروس الخصوصية)، مع حاجة هذه الأسر للدخل الذى يدره عمل البنت فى المجالات المختلفة [٣]، وهذا يؤكد أنه كلما ارتفع دخل الأسرة زادت الفرص التعليمية للإناث، وهذا ما توصلت إليه بعض الدراسات والتى رأت أن بنات وسيدات الأسر المتوسطة الدخل والمرتفعة الدخل يمثلن النسبة الأعلى فى الالتحاق بالمدرسة والاستمرار فيها حتى المستوى الجامعى [٤].

---

(١) نادر فرجانى: **التنمية البشرية فى مصر**، رؤية بديلة، القاهرة، المشكاة، ١٩٩٤، ص ٣٢.

(2) Elizabeth M. king, M. Anne Hill: **Women's Education in Developing Countries**, Barries, Benefits, and policies , published for the world Bank ,the Johns Hopkines University press , Baltimore and London, 1993, P.P.155 , 158.

(٣) عبد الفتاح جلال: **سياسات تنمية المرأة تعليميا**، العلوم التربوية، القاهرة، معهد الدراسات التربوية، ١٩٩٦، ص، ص ١٦، ٢٦.

(4) Malak Zaalouk: **The Children of the Nile the Community School Project in Upper Egypt** , Cairo , Unicef, 1995 , P. 10.

وبالتالى يمكن التأكيد على وجود العديد من العوامل التى أثرت فى تعليم الإناث وهى إما اجتماعية أو اقتصادية أو أسرية، أو تعليمية تتمثل فى المدرسة ومواصفاتها وبُعدها عن مسكن الفتاة [١]، وكثافة الفصول [٢] بها وتعدد الفترات، وكفاءة المعلم من حيث الإعداد والتدريب[٣] وأيضا جنسه الذى يمثل عائقا لالتحاق الفتاة خاصة أن بعض الأسر ترفض أن يدرس لبناتها معلم من الذكور.

وللتغلب على العوامل السابقة التى أدت إلى حرمان فئات كثيرة من المجتمع من الفرص التعليمية النظامية، فقد حاولت الدولة توفير فرص تعويضية لكى يستفيدوا منها وذلك من خلال العديد من الهيئات وهى كالتالى:-

١-الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار: وقد فتحت العديد من فصول محو الأمية، التى تقدم خدمة محو الأمية للأميين فى الشريحة العمرية من ١٤- ٣٥ سنة من الجنسين، وهى تمنح المتحررين من الأمية شهادة رسمية تفيدهم فى التعيين وشغل الوظائف، كما أنها تسمح لهم باستكمال تعليمهم فى المراحل التعليمية التاليـــــة (الإعدادية والثانوية بأنواعها .... إلخ) وهذه الفصول تحت إشراف وزارة التربية والتعليم [٤].

٢-وزارة التربية والتعليم: وقد فتحت الوزارة مدارس الفصل الواحد للفتيات وهى تقبل الفتيات من سن ٨ – ١٤ سنة، وتقوم على التدريس لصفوف متعددة

---

(١) أحمد فتحى سرور: **تطوير التعليم فى مصر، سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه**، التعليم قبل الجامعى، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، ١٩٨٩، ص ١١٣.

(٢) مصطفى رجب: **فكر طه حسين التربوى بين النظرية والتطبيق**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص، ص ٨٩، ٩٠.

(٣) عبد الفتاح جلال: **المؤتمر القومى لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته**، التقرير الثانى، الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، القاهرة، قطاع الكتب، ١٩٩٦، ص. ص ٩، ١٠.

(٤) وزارة التربية والتعليم: **التعليم للجميع فى جمهورية مصر العربية**، اجتماعات الدول التسع حول التعليم للجميع، ١٦ – ١٨ سبتمبر ١٩٩٧، القاهرة، مطابع روز اليوسف الجديدة، ١٩٩٧، ص ٢٧.

داخل الفصل الواحد، وتقوم بالتدريس بها معلمات، كما أنها تدربهن على حرفة يستفدن بها فى زيادة دخل أسرهن[١].

٣-مدارس المجتمع: وقد أقيمت هذه المدارس بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم والمجتمع المحلى ومنظمة اليونيسيف، لتخدم المناطق المحرومة من الخدمات التعليمية، وتقبل الأطفال من سن ٦- ١٢ سنة من الإناث والذكور[٢].

٤-جهات أهلية: وقد اهتمت العديد من الجهات غير الحكومية بتقديم خدمة محو الأمية، والتعليم غير النظامى للذين حرموا من التعليم ومنها على سبيل المثال: جمعية الصعيد – جمعية كاريتاس– جمعية نصر الإسلام، وغيرهم من الجهات التى اهتمت بمشكلة الأمية[٣].

وعلى الرغم من كل هذه الجهود الحكومية وغير الحكومية والدولية إلا أن مؤشرات متنوعة للحالة التعليمية للإناث تكشف عن هشاشة أوضع النساء بالنظر إلى مستويات التعليم المختلفة، حيث كانت النسبة العامة لمن تلقوا تعليما فى المدارس ٨٢٪ للذكور مقابل ٦٥٪ فقط للإناث، وحتى فى داخل هذه النسبة كانت الفجوة نوعية فى عدد سنوات التمدرس[٤].

ونظرا لاهتمام الدراسة الحالية بالمرأة العاملة وحالتها التعليمية، فقد أشارت بعض الإحصاءات إلى أن ٤٠٪ من إجمالى العاملات أميات سواء فى الحضر أو فى الريف، ومن لديهن القدرة على القراءة لا تزيد نسبتهن عن ٤٪ من هذا الإجمالى. ويزيد عدد من يحملن شهادة متوسطة إلى ما يجاوز ثلث إجمالى العاملات فى مصر،

---

(١) وزارة التربية والتعليم: **التعليم للجميع فى جمهورية مصر العربية**، المرجع السابق، ص ٢١،٢٠.

(2) Malak Zaalouk: The children of the Nile , OP. cit P. 12.

(٣) محمد أحمد إبراهيم علام وآخرون: **الجهود غير الحكومية، مدى إسهامها فى علاج ظاهرتى الرسوب والتسرب فى التعليم الأساسى** (دراسة ميدانية)، الندوة القومية حول الرسوب والتسرب فى التعليم الأساسى والتسرب منه رؤية علاجية ٢٨ فبراير ١٩٩٨ ـ القاهرة، المنظمة القومية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع مركز البحوث التربوية، ١٩٩٨، ص. ص ٢٢ – ٣٠.

(٤) معهد التخطيط القومى: **مصر، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦**، القاهرة، ص ٩٦.

يضاف إليها ١٠٪ ممن حصلن على شهادة فوق المتوسطة وأقل من الجامعية، أما من يحملن شهادة جامعية (ليسانس أو بكالوريوس) فبلغت نسبتهن حولى ١٤٪ من إجمالى العاملات فى مصر[١]، وللتعليم دور مهم فى التنمية، حيث أنه يزيد قدرة المرأة على المشاركة فى خدمة المجتمع، وعلى تحسين نوعية حياتها ومستوى معيشتها، وأنه يمكنها من زيادة إنتاجيتها فى مجال العمل ويحسن إمكانية حصولها على عمل بأجر وعلى إيرادات أعلى[٢].

والتعليم بهذا يمثل قوة دفع نحو التقدم، خاصة لأن السنة الدراسية تؤثر بالإيجاب فى زيادة الإنتاج، فكلما زاد المستوى التعليمى للفرد زادت إنتاجيته وهذا ما تؤكده نظرية شولتز، وهكذا ومع التقدم السريع الذى نعيش فيه أصبح التعليم شيئا أساسيا فى مجال العمل فمن خلاله يستطيع العامل تطوير نفسه بنفسه، والتعرف على أحدث وسائل التكنولوجيا فى مجال عمله، من خلال قراءاته المختلفة وتعرفه على اللغات الأجنبية، أى أن التعليم فى العصر الحالى ليس له سقف معين بل هو تعليم مستمر مدى الحياة، وتلعب وسائل الإعلام حاليا دوراً مهماً ومتميزا فى مجال التعليم، ومن أهم ملامح هذا الدور أنه يتناول كافة مجالات التعليم لجميع الأفراد على اختلاف نوعياتهم ومسئولياتهم الاجتماعية والعمرية والثقافية ويواكب كل جديد ومستحدث فى العلم والمعرفة وهو دور مستمر ومتواصل ومتطور[٣]، إلى جانب تناولها المجالات الثقافية المختلفة والعلمية والاجتماعية والسياسية ... الخ، وهنا تبرز أهمية التعليم عن بعد، حيث أنه يسعى دائما إلى تقديم الحلول المناسبة والبدائل لحل ومواجهة المشكلات التى تقف عائقا أمام تطوير التعليم ومنها:

- الزيادة الهائلة فى المعارف الإنسانية فى عصر المعلومات والتقدم الكبير فى كافة فروع العلم والمعرفة.

---

(١) خلاف عبد الجابر خلاف: **النظام العالمى الجديد وتأثير السياسات الدولية على فرص عمل المرأة**، مرجع سابق، ص. ص ١٩٦، ١٩٧.

(٢) الأمم المتحدة: **تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥**، القاهرة، دار العالم العربى للطباعة، ص ١٠٩.

(٣) عبد الحليم عامر: **التعليم عن بعد**، مرجع سابق، ص. ص ٣٨، ٣٩.

- الزيادة الضخمة فى عدد السكان.
- تفشى ظاهرة الأمية [1].

ويُعد التلفزيون من أهم وسائل الإعلام الحالية نظراً لاقتران الصوت بالصورة مما يجعله أكثر قدرة على التأثير فى المشاهد ويسهل عملية التعليم بواسطته عن غيره من الوسائل، وخاصة دوره فى تعليم المرأة فى مراحلها العمرية المختلفة وذلك من خلال[2]:

١-حث المسئولين على تغيير سياسات اختيار موقع المدارس بحيث لا تبعد أكثر من نصف كيلو متر عن أى تجمع سكانى خشية على الإناث.

٢- طرح إمكانية إتاحة الفرصة لتعليم الفتيات اللاتى تجاوزن سن المدرسة من خلال اللقاءات التى تجرى مع المسئولين عن التعليم.

٣-الإسهام فى تغيير الإطار الثقافى السائد فى المناطق الريفية والعشوائية للتخلص من القيود التى تحد من تطلعات المرأة وحركتها والحد من نشاطها.

٤-التوعية بأهمية محو أمية الإناث فى المناطق الريفية والحضرية الفقيرة مع مراعاة أن تلبى برامج محو الأمية الاحتياجات المختلفة للمرأة فى هذه المناطق.

٥- دعوة المسئولين إلى تغيير المناهج التعليمية بحيث تساند قضايا المرأة وترسم صورة واقعية للمرأة المعاصرة بأدوارها المختلفة.

وإذا كانت هذه هى الأهداف التى حددتها الخطة الإعلامية الرسمية والتى تركز على أهمية التعليم وكيفية توفيره لكل الأفراد وكل الأعمار، فأننا لن نقف عند حد التعليم وسلمه وإنما نهتم أيضا بدور التليفزيون فى تثقيف المرأة باطلاعها على كل جديد فى الآداب والعلوم والفنون من خلال عرض الندوات والمؤتمرات

---

(١) عبد الحليم عامر: **التعليم عن بعد**، المرجع السابق: ص ٤١.

(٢) اتحاد الإذاعة والتليفزيون: **الخطة الإعلامية العامة ١٩٩٩ – ٢٠٠٠**، يوليو، مصر، مطابع الأهرام، ص ص ١٤٠، ١٤١.

والأبحاث العلمية، وأحدث الإصدارات المطبوعة، وأحدث الوسائل التكنولوجية وكيفية الاستفادة بها، بالإضافة إلى أهمية التدريب للمرأة العاملة من أن لآخر ليس فقط كشرط للترقية وإنما لزيادة كفاءاتها فى العمل.

ثالثا: الواقع الصحى للمرأة العاملة واحتياجاتها التربوية:

الصحة كما عرفتها منظمة الصحة العالمية هى حالة من اكتمال السلامة البدنية والعقلية والاجتماعية، لا مجرد انعدام المرض أو العجز[1]، وتعد صحة المـرأة جزءاً لا يتجزأ من تطور المرأة، وهو تطور يتأثر بكل المحاور الأخرى ويؤثر فيها، ذلك لأن المرأة تمر منذ بداية حياتها بخبرات مختلفة من الناحية الصحية، فقبل أن تبلغ سن العاشرة يتم ختانها، وبعد ذلك بفترة غير بعيدة تسعى الأسرة لتزويجها فى مرحلة مبكرة من عمرها، أى فى سن أقل مما حدده القانون، وغالبا ما تلجأ الأسرة إلى التحايل على القانون بعمل مستخرج رسمى للفتاة بعد تسنينها عند أطباء الوحدات الصحية، وفى هذه الفترة لا تكون الفتاة قد نضجت نضجا تستطيع معه أن تتحمل أعباء المنزل والأسرة، ولا تلبث بعد فترة قصيرة إلا وتكون حامل وعليها رعاية نفسها وزوجها وجنينها، ثم تلد وتمر بخبرة الولادة، وهذه المراحل السابقة كلها مراحل مهمة، إن لم تراع فيها الظروف الصحية الجيدة، فإنها تعرض المرأة للخطر وأحيانا للوفاة والتى وصلت إلى ٩٦ حالة وفاة لكل ١٠٠.٠٠٠ مولود حى فى عام ١٩٩٧ بانخفاض كبير عن هذا العدد فى عام ٩٢ –٩٣ والذى كان ١٧٤ على مستوى الجمهورية[2]، وذلك لعدة أسباب وهى النزيف ومضاعفات الحمل والولادة وتسمم حمل والإجهاض وغيرها[3] ولكى يمكن تجنب حالات الوفاة لابد من:

---

(١) سلمى جلال: **المرأة والصحة**، ملخصات أبحاث مؤتمر مرور مائة علم على تحرير المرأة العربية، ٢٣ – ٢٨ أكتوبر، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩، ص ٢٢٠.

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بالتعاون مع معهد التخطيط القومى واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى أسيا الاسكوا وصندوق الأمم المتحدة الإنمائى: **المرأة والرجل فى مصر صورة إحصائية**، القاهرة، ١٩٩٩، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ص ٦٤.

(٣) المرجع السابق: نفس الصفحة.

- عمل فحص طبى أثناء الحمل.
- مراعاة توفير الغذاء الصحى والراحة لها أثناء الحمل.
- ضرورة تطعيم كل أم حامل ضد مرض التيتانوس.
- نشر الوعى بخطورة الحمل قبل سن ١٨ عاما أو بعد سن ٣٥ عاما.
- عمل اللازم للتباعد بين الحمل والآخر.
- التنبيه إلى أن زواج الأقارب يزيد من انتشار الأمراض الوراثية فى الأطفال[١] ذلك بالإضافة إلى أن أطفال الأمهات صغيرات السن يواجهن احتمالات الوفاة بدرجة أكبر بشكل جوهرى من أطفال الأمهات اللاتى تتزوج أعمارهن ما بين ٢٠ – ٢٩ عاما[٢].

وللمحافظة على الأم وجنينها يلزم بث الوعى الصحى للمرأة (الأم – والبنت)، وتحديد العوامل التى تؤثر على صحة المرأة وأهمها المستوى الاقتصادى والمستوى التعليمى، لأن المستوى التعليمى كلما ارتفع زاد اهتمام المرأة بالمتابعة الصحية لنفسها ولأطفالها منذ الحمل والولادة عند الأطباء واهتمامها بالإشراف الطبى لحملها وولادتها[٣]، كما أنها ترفض أن تتم عملية الولادة فى مكان غير مجهز بالأجهزة الحديثة وتصر على أن تتم فى المستشفى أو فى عيادة الطبيب أو الطبيبة، إذا كان هذا هو حال الولادة فإن الحمل أكثر أهمية، حيث أن صحة الطفل داخل الرحم تؤثر على حياته فيما بعد، لذا يجب أن يكون حملها تحت إشراف طبى ومتابعة مستمرة.

وبعد الإنجاب تأتى أهمية تغذية الطفل، وخاصة الرضاعة الطبيعية فى الأربعة أو

---

(١) Unicef: facts for life, Op. Cit., 1991, pp13-16 .

(٢) ناهد رمزى: **المرأة والإعلام فى عالم متغير**، مرجع سابق، ص٣٩.

(٣) ناهد رمزى: **المسئولية الاجتماعية لوسائل الاتصال من خلال منهاج بكين واستراتيجيات نيروبى التطلعية المنتدى الفكرى الأول (المرأة والإعلام)**، القاهرة، المجلس القومى للمرأة، مايو ٢٠٠١، ص ٢٠.

الستة شهور الأولى فى حياة الطفل، والتى لابد أن تبدأ فى أقرب وقت بعد الولادة[١]، مع مراعاة طرق تغذيته بداية من الشهر السابع وحتى سن الفطام، مع الاهتمام بنوعية الغذاء وكميته، لأن احتواء الغذاء على نسبة كبيرة من النشويات سوف تؤدى إلى بدانة الأطفال وبالتالى فالأم هى المسئول الأول عن إطعام طفلها بوجبة تعطيه كل ما يحتاجه من بروتين وسكريات ونشويات وفيتامينات، أى لابد أن تحرص الأم على إعداد وجبة غذائية متكاملة [٢].

مما سبق يتضح أن المرأة هى المسئول الأول عن إنجاب جيل جديد ورعايته صحيا ونفسيا وعقليا إلى غير ذلك من جوانب النمو. ومن الجدير بالذكر أن الدولة بذلت العديد من الجهود فى مجال الصحة فأنشات عيادات تنظيم الأسرة ورعايتها. والاهتمام بالحامل وبالأم بعد الولادة، وبالمولود مما نتج عنه.

١-ارتفاع متوسط العمر المتوقع للمرأة إلى ٦٩ عاما.

٢-ارتفاع نسبة الولادات التى تجرى تحت إشراف طبى لتصل إلى ٥٧ ٪.

٣- خفض معدل الوفيات لكل ١٠٠ ألف مولود لتكون ٣٩٧.

٤-ارتفاع معدل استخدام وسائل منع الحمل لتصل إلى ٣٧٪

٥-خفض معدل الخصوبة لتصل إلى ٤.٤ طفل لكل إمراة [٣].

بالإضافة إلى التقدم الملحوظ فى الخدمات الصحية التى توجه للمرأة، هناك بعض الجوانب التى يجب تلبيها والإشارة إليها والتى توضحها النقاط التالية:

---

(١) Unicef: **Facts for life** , op. Cit , pp26-27 .

(٢)Kathy weingarten: **The Mother's Voice Strengthening intimacy in families,** united states of America , the Guilford press , New York , Perface copyright , 1997 , p 41.

(٣) عزة سليمان: **التقرير العربى الموحد لمتابعة الانجازات التى تم تحقيقها فى الدول العربية لتنفيذ مقررات المؤتمر العالمى الرابع للمرأة**، الأمانة العامة الإدارة العامة لشئون الاجتماعية والثقافية، جامعة الدول العربية، إدارة شئون المرأة والأسرة، يونيو ٢٠٠٠، ص ٦٣.

١-الاهتمام بالخدمات الصحية، والوقائية وبخاصة الأمراض المعدية، والوبائية، وتشجيع المرأة للإقبال على حملات تنظيم الأسرة، وعلى الاستفادة من الخدمات الصحية والوقائية، بالإضافة إلى دعم البرامج التى تهتم بأمور الطفولة قبل الحمل، وحتى الولادة وبعدها.

٢- توعية المرأة بشئون التغذية السليمة على أسس علمية. وباحتياجاتها الضرورية من أنواع الغذاء وبخاصة فى حالة الحمل وأثناء الرضاعة وتبصيرها بآثار الإهمال فى هذا الجانب[١].

بالإضافة إلى ما سبق هناك أهداف يجب تحقيقها من أجل صحة المرأة وكل أفراد أسرتها. وتمثل الاحتياجات الصحية لها وأهمها تعريفها بالأخطار المهنية[٢] خاصة للسيدات اللاتى يعملن فى بعض المهن التى ينتج عنها تلوث بيئى أوإ شعاعى.

رابعا: الوضع الاقتصادى للمرأة العاملة واحتياجاتها التربوية:

يعد الوضع الاقتصادى للمرأة من أهم المحاور التى تساعد على معرفة مدى تقدم المجتمع أو تأخره. فالمرأة التى تملك ما يكفيها للإنفاق على نفسها وأبنائها، تكون قادرة على إعداد جيل جديد يعرف معنى الكرامة وعزة النفس، جيل حر فى فكره واختياره ورؤيته[٣]. ويُعد عمل المرأة مصدراً متجدداً للدخل الذى تحصل عليه وتساهم به فى تلبيه احتياجات أسرتها واحتياجاتها المختلفة.

على مدى القرنين الماضيين تأثر نمط عمالة النساء بمراحل تطور الاقتصاد المصرى، ففى القرن التاسع عشر كانت مصر ذات اقتصاد زراعى مارست فيه المرأة

---

(١) وزارة الشئون الاجتماعية والعمل: **مشروع خطة للنهوض بالمرأة (للفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٠)**، الكويت، جامعة الدول العربية، سبتمبر ١٩٩٦، ص ٢.

(٢) هدى بدران: **ورقة أولية لمنهاج عمل الهيئات الأهلية العربية، ٢٠٠١-٢٠٠٥**، القاهرة، رابطة المرأة العربية، يناير ٢٠٠١، ص ص ١٧-١٨.

(٣) سوزان مبارك فى مقدمة كتاب محمد خالد: **المرأة العاملة تحديات الواقع والمستقبل**، مرجع سابق، ص٦.

الريفية. ومازالت تمارس دورا محوريا. وتعتبر العمالة المرتبطة بالزراعة هى النشاط الإنتاجي الأول للمرأة حتى الوقت الحالى. وبتطور الاقتصاد المصرى والاتجاه نحو التصنيع الذى بدأ بصناعة الغزل والنسيج، وهى صناعة قائمة على الزراعة، تزايد استخدام عمالة النساء، وشكل هذا نواة القوة العاملة الصناعية من الإناث[١] إلى أن دخلت المرأة فى كل مجالات العمل التعليمية والإدارية والإعلامية والطبية والقانونية، مما رسم لها وضعاً اقتصادياً ينافس الرجل فهى تتساوى معه فى الأجر نظير نفس العمل وساعد على ذلك تحسن الوضع التعليمي للمرأة. والذى أكده الواقع الفعلى أن المرأة العاملة المتعلمة أفضل بكثير من المرأة غير المتعلمة، وهناك علاقة طردية بين نسبة التعليم ومستوى دخل المرأة العاملة[٢].

ونظراً لتنوع المستوى التعليمى للمرأة فقد شغلت الوظائف التى تتناسب وهذه المستويات المختلفة، وكانت نسبة المرأة العاملة فى القطاع غير المنظم من قوة العمل فى مصر ١٥ سنة فأكثر ٢١.٥ ٪ والعاملة بالحكومة والقطاع العام ٤٨.٦٪[٣] وتتمركز مشاركة المرأة فى قوة العمل فى قطاع الخدمات، خاصة التعليم والصحة[٤] وبالتالى فقد وصل عدد النساء العاملات فى مصر فى مختلف المجالات ٢٦٣١٧٢٠ امرأة عاملة بما يعادل ١٥.٣٪ من كل العمالة المصرية فى الوظائف والحرف المختلفة [٥].

وتلتحق المرأة بقطاعات الأعمال المختلفة (الحكومى - العام - الخاص -

---

(١)المرجع السابق، ص ٦.

(٢) خليل إبراهيم سعادات: **تنمية وتثقيف المرأة العربية الراشدة من خلال برامج تعليم الكبار**، تعليم الجماهير العدد ٤٢، تونس، السنة الثانية والعشرون، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، سبتمبر ١٩٩٥، ص ١٨٠.

(٣) معهد التخطيط القومى: **مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣**، القاهرة ٢٠٠٣، ص ١٢٨-١٦٢.

(٤) ضياء زاهر: **التعليم العربى وثقافة الاستدامة،كراسات مستقبلية**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٣، ص ٣٣.

(٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، **الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٤-٢٠٠١**، مرجع سابق، ص ٢٥.

والأجنبى ...الخ) بما يتناسب مع ظروفها. ولعمل المرأة دور مهم فى الأنفاق على الأسرة وفى إشباع حاجات أولادها جنبا إلى جنب مع زوجها، وأحيانا ما تقوم بهذا الدور وحدها فى الأسر التى تعولها. والتى وصلت نسبتها فى مصر إلى حوالى ٢٥٪ من الأسر المصرية[١] وترجع الظاهرة إلى غياب الزوج للوفاة أو الطلاق أو غيرها. وترتفع نسبة الأسر التى تعولها نساء فى الحضر عنها فى الريف. وفى الوجه القبلى عنها فى الوجه البحرى. كما ترتفع فى الشرائح الأكثر فقرا. وذلك مقارنة بنسبتها على المستوى الكلى[٢]

والمرأة غالبا ما تُقبل على الوظائف التى لا تحتاج لبقائها خارج المنزل بعيدا عن أولادها لوقت طويل. وهذه الأعمال فى الغالب لا تدر دخلاً كبيراً. وبالتالى فإن المستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسر التى يعولها رجال أفضل من مثيله للأسر التى تعولها نساء. مما يتطلب توجيه المزيد من السياسات والبرامج لرفع المعاناة عن النساء اللاتى تعول أسر[٣]

وإذا كان هذا دورها فى زيادة دخل أسرتها. فإن لها دوراً مهماً أيضا فى إدارة منزلها وتنظيم ميزانيته. بما يتناسب مع دخل هذه الأسرة. من حيث عدد أفرادها واحتياجاتهم المختلفة، التى تستطيع بحسن إدارتها إشباع هذه الاحتياجات بأقل تكلفة ممكنة دون الإخلال بمستوى هذا الإشباع، كذلك دورها فى الادخار، وترشيد الاستهلاك والعمل لمستقبل أفضل لأسرتها. وهذا ما يتطلب تلبيه العديد من الاحتياجات لهـذه المرأة.

خامسا: الوضع الاجتماعى للمرأة واحتياجاتها التربوية:

مع الاهتمام بالمرأة وأحوالها، والتأكيد على أن تطور وضع المرأة المقياس الأهم

---

(١) عزة سليمان: **التقرير العربى الموحد لمتابعة الإنجازات التى تم تحقيقها فى الدول العربية لتنفيذ مقررات المؤتمر العالمى الرابع للمرأة**، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٢) المجلس القومى للمرأة فى مصر، **ملخص التقرير الأول ٢٠٠١**، مرجع سابق، ص ٥١.

(٣) عزة سليمان: مرجع سابق، ص ٦٣.

لتحديد مدى تقدم المجتمع، لتعرف ذلك فهذه بعض الإحصاءات التى توضح هذا الواقع:

- تمثل المرأة ٤٩٪ من سكان جمهورية مصر العربية حسب إحصاءات عام ٢٠٠٠.
- كما تمثل ٥١٪ من خريجى الجامعات من الكليات النظرية (٩٨-١٩٩٩).
- ٣٩٪ من خريجى الجامعات من الكليات العملية (٩٨-١٩٩٩).
- ٥٣٪ من المعلمين فى المرحلة الابتدائية (٢٠٠٠-٢٠٠١).
- ٤٤٪ من المعلمين فى المرحلة الإعدادية (٢٠٠٠-٢٠٠١).
- ٣٨٪ من المدرسين فى المرحلة الثانوية (٢٠٠٠-٢٠٠١).
- ٥٣٪ من أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات (٢٠٠٠-٢٠٠١).
- ٤٤.٤٪ م أعضاء هيئات البحوث العلمية والاجتماعية (٢٠٠٠).
- ٢٦.٣ ٪ من العاملين بالحكومة (٢٠٠٠).
- ٢٣.١٪ من المعينين فى وظائف الإدارة العليا بالحكومة وقطاع الأعمال العام والقطاع العام (١٩٩٨).
- ١٥.٨٪ من المشتغلين فى منشآت القطاع الخاص (١٩٩٩).
- ١٧٪ من أعضاء النقابات المهنية (١٩٩٩)[1].

وعلى الرغم من هذا التحسن فى وضع المرأة التعليمى والوظيفى. إلا أنها مازالت تعانى من العديد من المشكلات التى تبدأ فى الغالب منذ ولادتها. والتى تتضح من خلال معاملة الأهل بشكل مختلف للبنت عن الولد، مما يجعل لكل منهما خبرات حياتيه مختلفة تؤدى إلى جعل استجابات كل منهما فى المواقف نفسها مغايرة

---

(١) المجلس القومى للمرأة: **إحصاءات عن المرأة. ضمن أوراق مؤتمر المرأة وتحديث المجتمع**، المنيا، ١٥-١٦ مارس، ٢٠٠٢.

تبعا لجنسه[١]. كما تعانى الطفلة من العنف الأسرى[٢]. والذى يتضمن التفرقة فى المعاملة بينها وبين الذكر منذ طفولتها المبكرة. ويتمثل ذلك فى أشكال التحيز وعدم المساواة فى التعامل والتربية بين الطفلة الأنثى وشقيقها الطفل الذكر[٣] ويشمل هذا العنف البدنى (الضرب) وأيضا حرمانها من التعليم مقارنة بطفل نفس الأسرة. ويصل حد التمييز إلى التغذية والرعاية الصحية، وعلى الرغم من كل هذا فإن هناك العديد من الأسر التى تساوى بين الطفلة والطفل فى كل شئ وتوليهما الرعاية اللازمة دون تفرقة بينهما.

ناهيك عن تعرض المرأة كأم وزوجة وأخت وابنه للعنف من قبل الأبناء والأزواج وأبناء الزوج، مع تنوع هذا العنف بين الضرب المبرح والاعتداء الجنسى وحرمانها من مسكنها بعد الانفصال عن زوجها، وحرمانها فى بعض الأحيان من أبنائها بعد الطلاق وهكذا[٤].

كما تعانى المرأة من العنف داخل المجتمع والذى يحدد لها أدوار معينة تقوم بها، وهى فى الغالب تحصر المرأة فى دورها داخل الأسرة، وإذا خرجت للعمل فإنـــه لا يعاونها فى القيام بأدوارها المختلفة، ولا يسمح لها بالمشاركة فى حل مشكلاته أو التعاون فى الحد من تفشى بعض الآفات، حيث يرى أن المرأة لا تتوفر لديها الكفاءة اللازمة لمواجهة المشكلات أو التعاون فى حلها كالمحافظة على البيئة، بالعمل التطوعى والتوعية، ومحو الأمية، والأنشطة الطبية إلى غير ذلك، إلا أنها شاركت

---

(١)رفيقة سليم حمود: **العنف ضد المرأة فى المنطقة العربية**، فى مؤتمر " تنمية المرأة العربية الإشكالية وآفاق المستقبل، مركز دراسات الجنوب بجامعة جنوب الوادى بالتعاون مع المركز العربى للتعليم والتنمية، ٥-٧فبراير، ٢٠٠١، ص ١٥٧.

(٢)هدى بدران: **منهاج عمل الهيئات الأهلية العربية**، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٣)على عبد الرحمن عواض: **الواقع المهنى والصورة الذهنية**، ندوة المرأة العربية والإعلام، المنتدى الرابع لقمة المرأة العربية، دولة الإمارات العربية المتحدة.

www.amonjordan,conference.ow/4/main. Htm 2/3/2003.

(٤)رابطة المرأة العربية: **بعض أنواع الشكاوى المدرجة تحت " عنف "**، مؤتمر معا نناهش العنف فى الفترة ما بين ٣ – ٤ مارس، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١، ٤.

بالفعل بجهود فى مواجهة هذه المشكلات الاجتماعية، وأصبحت ترأس العديد من الجمعيات الأهلية التى تقدم الخدمات المختلفة للمجتمع فى مجالات مختلفة كالتعليم ومحو الأمية والحملات التطعيمية ومكافحة الأوبئة والنهوض بالمجتمع، فضلا عن سعيها إلى توفير أماكن لإيواء أبناء المرأة العاملة أثناء تواجدها فى العمل وإنشاء دور حضانة متطورة[١].

وعلى الرغم مما قدمته المرأة إلا أن العادات والتقاليد والأعراف وأنماط سلوك الرجل والمرأة على السواء، وفى المجتمع كله، باتجاه قبول إدماج المرأة فى الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية مازالت فى حاجة إلى تغيير أشكال الوعى الاجتماعى، والذى يتطلب أيضا ربط التغييرات فى التشريعات والقوانين بالتغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية[٢] وبالتالى فإن للمرأة العديد من الاحتياجات التى تساعد فى دمجها فى حركة التطور المجتمعى، وبالتالى تربية جيل واع متحضر، ويعد هذا التغيير للوعى الاجتماعى أحد الاحتياجات التربوية المهمة التى يمكن للتليفزيون تلبيتها للمرأة.

سادسا: واقع المشاركة السياسية للمرأة واحتياجاتها التربوية:

تمثل المشاركة السياسية عاملا مهما من العوامل التى تساعد على رقى المجتمع كله، ذلك لأن هذه المشاركة تضيف قضايا وبنود جديدة تعبر عن احتياجاتها وتسمح بمتابعتها والدفاع عنها بالشكل الملائم، فالمرأة أكثر فهما ودراية لاحتياجاتها وبالتالى فهى أكثر قدرة على طرحها والدفاع عنها[٣].

وعلى الرغم من هذه الأهمية لمشاركة المرأة، إلا أن الوثيقة العالمية التى صدرت

---

(١)Third world forum: Basic Education and literacy in Egypt, Op. Cit., p. 11.

(٢)خضر زكريا: **عن الوضع الاجتماعى للمرأة العربية**، سوريا، الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨، ص ٥٨.

(٣)ناهد رمزى: **سياسات تنمية المرأة اجتماعيا**، التقرير الختامى، المؤتمر القومى الثانى للمرأة المصرية، سياسات تنمية المرأة للنهوض بالمجتمع، ٢١ – ٢٢ أبريل ١٩٩٦، القاهرة، المجلس القومى للأمومة والطفولة، ص ١٥١.

فى جنيف عام ١٩٩٤ بعنوان - تصحيح عدم التوازن فى ممارسة الحقوق السياسية بين المرأة والرجل - تشير إلى أنه بعد مرور ٤٠ عاما على صدور اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، ورغم التقدم الذى تم إحرازه إلا أن الحياة السياسية والبرلمانية فى العالم لا تزال خاضعة لهيمنة الرجل[١].

وبالنظر إلى الواقع المصرى يتضح أن الدستور كفل للمرأة حقها فى المشاركة السياسية إما بالانتخاب أو بالترشيح. وذلك منذ عام ١٩٥٦، وفى عام ١٩٥٧ دخلت المرأة لأول مرة فى البرلمان، وفى أكتوبر ١٩٦٢ عينت أول وزيرة فى أول حكومة بعد إعلان القوانين الاشتراكية. وفى ١٧ نوفمبر ١٩٦٢ صدر قانون تشكيل اللجنة التحضيرية لمؤتمر قومى للقوى الشعبية أوصى بوجود ٥٪ من النساء من بين الأعضاء البالغ عددهم ١٥٠٠ عضو. وفى عام ١٩٧٩ خصص ٣٠ مقعدا للمرأة فى مجلس الشعب بموجب القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٩. وألغى عدد هذه المقاعد فى عام ١٩٨٥[٢] ونتيجة لإلغاء عدد هذه المقاعد انخفضت نسبة مشاركة المرأة فى مجلس الشعب من حوالى ٩٪ فى عام ١٩٧٩ إلى ٢.٢٪ عام ١٩٩٢، وفى عام ١٩٩٥ بلغ عدد السيدات فى المجلس ٩ سيدات من إجمالى عدد الأعضاء ٤٥٤، وبلغت نسبة السيدات فى مجلس الشعب ٢٪ عام ١٩٩٧، أما تمثيل المرأة فى مجلس الشورى فقد ارتفع من ٣.٣٪ عام ١٩٨٠ إلى ٤.٧٪عام ١٩٩٢، وبلغ عدد السيدات فى مجلس الشورى عام ١٩٩٨ خمس عشرة سيدة من إجمالى عدد الأعضاء البالغ ٢٦٤ عضوا، إلا أنه على الرغم من ذلك حدث تقدما ملحوظا فى تولى المرأة لمراكز قيادية كبرى حيث تضمن التشكيل الوزارى الأخير وزيرتين (وزير للبيئة ووزيرة للتأمينات والشئون الاجتماعية) فى عام ١٩٩٧، وفى التشكيل الوزارى الذى تم فى

---

(١)عواطف عبد الرحمن: **الممارسات السياسية للمرأة العربية**، ملخصات أبحاث مؤتمر مرور مائة عام على تحرير المرأة العربية، ٢٣-٢٨ أكتوبر ١٩٩٩، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ص ص ٥٦ -٥٧.

(٢)المجلس القومى للمرأة: **تاريخ المرأة المصرية فى الحياة السياسية**، المنتدى الفكرى الثانى، المرأة والمشاركة السياسية، القاهرة، ١٢/ ٧/ ٢٠٠٠.

عام ٢٠٠٢ شمل التشكيل الوزارى (وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية ووزيرة للشئون الخارجية)، كما تم تعيين أول سيدة رئيسة للنيابة الإدارية عام ١٩٩٨[١]، وبلغ عدد العاملين فى السلك الدبلوماسى ٩٣١ من بينهم ١٤٣ دبلوماسية بنسبة ١٥.٣٪ منهم ١١ سيدة رئيسة بعثة فى ١٩٩٨، وفى الانتخابات الأخيرة ٢٠٠٠/ ٢٠٠٥ نجحت ١١ عضوة بنسبة ٢.٤٪ من مجموع الأعضاء، وبلغت نسبة المقيدات فى جداول الناخبين عام ٢٠٠٠ (٣٥.١٢٪ من المقيدين فى جداول الناخبين، ٥.٧٪ نسبة السيدات من أعضاء مجلس الشورى عام ٢٠٠١)[٢].

وعلى الرغم من شغل المرأة لهذه المناصب إلا أن نسبة المشاركة السياسية للمرأة مازالت ضئيلة. وهذا يوضح مدى تقاعس المرأة عن أداء دورها السياسى فى المجتمع. أما السيدات اللاتى نجحن فى الحصول على مقاعد فى البرلمان. فهناك دراسة أجريت عليهن أكدت أنهن ينتمين إلى أسر ذات مستويات تعليمية عالية، وأشارت إلى أن حوالى ٧٥٪ منهن حاصلات على درجات جامعية، ٢٥٪ منهن حاصلات على دراسات عليا، وجميعهن يعرفن اللغة العربية جيدا، بالإضافة إلى لغة أجنبية واحدة على الأقل، وأن معظمهن يتمتعن بمركز مهنى مرموق (فى التربية والحقوق والصحافة ... الخ) كما كان لهن نشاط سياسى واجتماعى تطوعى بارز فى الجمعيات التطوعية قبل انضمامهن إلى البرلمان[٣].

بالإضافة إلى ما سبق هناك العادات والتقاليد التى تعوق مشاركة المرأة السياسية والتى ترى أن المرأة خلقت للمنزل فقط، ولا تصح لتمثيلهم فى البرلمان ولا تستطيع التعبير عن أرائهم وقضاياهم ومشاكلهم[٤] هذا إلى جانب أن العمل السياسى

---

(١)عزة سليمان: **التقرير العربى الموحد لمتابعة الإنجازات**، مرجع سابق، ص ١١٦.

(٢)المجلس القومى للمرأة، **إحصاءات عن المرأة**، ضمن أوراق المرأة وتحديث المجتمع، مرجع سابق، ص٢.

(٣)رفيقة سليم حمود: **المرأة المصرية وتحديات الواقع والمستقبل**، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص ٧٦.

(٤)فتحى سلامة: **المرأة والتنمية بين الواقع المتاح والمستقبل المأمول** مرجع سابق، ص ١٣٧.

يتطلب الاتصال الدائم بالآخرين والمكوث لفترات أطول خارج المنزل، وبالتالى فإنها فى رأيهم مقصرة فى حق أسرتها، كما أن الغالبية تتهم هذه المرأة بحب الظهور والمظهرية مما يجعلها تسعى إلى المشاركة فى المجال السياسى[1].

مما سبق يتضح أن هناك عوامل عديدة تؤثر فى واقع المشاركة السياسيـــة للمرأة، يمكن جمعها فى النقاط التالية[2]:

١-تدنى الوضع التعليمى للنساء حيث ترتفع نسبة الأمية بينهن بشكل ملحوظ، مما يؤثر سلبا على المشاركة السياسية للمرأة. ذلك لأنها قد حرمت من حقها الأساسى فى التعليم فكيف لها أن تطالب بحقوق الآخرين فى المجالس التشريعية.

٢-تدنى المستوى المعيشى وأثر العامل الاقتصادى على دخل الأسرة، وهو الأمر الذى تتحمل المرأة عبء التكيف معه، وبالتالى فهى لا تملك حتى حق التفكير فى المشاركة السياسية نظرا لانشغالها بتوفير احتياجات أسرتها المختلفة.

٣-تعقد وتخلف القوانين التى تنظم أحوال المرأة، مما يجعلها أسيرة القلق والمشكلات المترتبة على عدم استقرار أوضاعها الأسرية (قانون الأحوال الشخصية والجنسية .... الخ).

٤-إلى جانب انتشار ظاهرة العنف فى الانتخابات التى عادة ما تؤدى إلى إحجام المرأة عن المشاركة سواء بالترشيح أو الانتخاب[3]، ذلك لوقوع العديد من الضحايا بين قتلى ومصابين أثناء الإدلاء بأصواتهم، كما أن هناك مرشحين قتلوا أو تعرضوا لمحاولات قتل فاشلة.

---

(١)سامية سليمان رزق: **موقف برامج المرأة إزاء قضاياها المعاصرة**، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٢)المجلس القومى للمرأة: **المرأة فى مصر**، ملخص التقرير الأول، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٣٩.

(٣)سلوى شعراوى جمعة: **المرأة المصرية فى الحياة العامة نحو تقرير الشراكة بين الرجال والنساء فى إدارة شئون الدولة والمجتمع**، المؤتمر الأول، نهضة مصر، المرأة – المواطنة والتنمية، القاهرة، المجلس القومى للمرأة، مارس ٢٠٠٠، ص ص ١٠٩-١١٠.

ولكى يتحقق حلم المشاركة السياسية الواعية للمرأة المصرية لابد من توفير العديد من الاحتياجات السياسية التى تؤهلها لخوض غمار الانتخابات بالترشيح أو الانتخابات.

سابعا: الواقع القانونى للمرأة العاملة واحتياجاتها التربوية:

لقد أعطى القانون المصرى حقوقا كثيرة للمرأة العاملة، وذلك لكى تستطيع القيام بأدوارها المختلفة داخل الأسرة وفى مجال العمل، حيث نصت المادة (١١) من الدستور على أن تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع، ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية[١]، وقد أكدت قوانين العمل على حفاظ الدولة على الأسرة ومساعدتها فى التوفيق بين دورها داخل الأسرة وخارجها.

المرأة فى قوانين العمل:

أكد قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالعاملين بالدولة على دور المرأة العاملة فى أسرتها، وفى رعاية طفلها فى بعض مواده وهى كالتالى: -

١-حق العاملة فى إجازة وضع بأجر كامل لمدة ثلاثة أشهر بعد الوضع لثلاث مرات طوال مدة حياتها الوظيفية (المادة ٧١).

٢-يجوز للسلطة المختصة وفقا للقواعد التى تضعها الترخيص للعاملة بأن تعمل نصف أيام العمل الرسمية وذلك مقابل نصف الأجر المستحق لها (المادة ٧٢).

٣-حق العاملة فى إجازة بدون أجر لرعاية طفلها وذلك بحد أقصى عامين فى المرة الواحدة ولثلاث مرات طوال حياتها الوظيفية (المادة ٧٠)[٢].

---

(١)المجلس القومى للمرأة: **تطور أوضاع المرأة فى عهد مبارك ١٩٨١-٢٠٠٢**، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٧.

(٢)جمهورية مصر العربية: **قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨**، بنظام العاملين المدنيين بالدولة طبقا لأحدث القوانين المعدلة له متضمنا مذكرته الإيضاحية ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة بشأنه، الجزء الأول، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط١٦، ١٩٩٨، ص ص ٥٤، ٥٥.

- كما نص قانون العمل على عدة قواعد لرعاية المرأة[1]:

١-منع تشغيل النساء فى الفترة ما بين الساعة الثامنة مساء والسابعة صباحا إلا على سبيل الاستثناء (المادة ١٥٢).

٢-منع تشغيل النساء فى الأعمال الضارة بهن صحيا أو أخلاقيا وكذلك فى الأعمال الشاقة أو غيرها من الأعمال التى تحددها وزارة القوى العاملة (المادة ١٥٣).

٣-حق المرأة العاملة التى أمضت ستة أشهر فى خدمة صاحب العمل فى إجازة وضع مدتها خمسون يوما بأجر كامل. وذلك لمدة ثلاث مرات على الأكثر طوال مدة خدمتها، كما لا يجوز تشغيل المرأة العاملة خلال الأربعين يوما التالية للوضع (المادة ١٥٤).

٤-حق المرأة العاملة فى فترات انقطاع أثناء العمل لإرضاع طفلها وتحسب هذه الفترات من ساعات العمل ولا يترتب عليها أى تخفيض فى الأجر (المادة ١٥٥).

٥-حق المرأة العاملة فى المنشأة التى تستخدم خمسين عاملا فأكثر فى الحصول على إجازة بدون أجر لمدة لا تزيد عن سنة وذلك لرعاية طفلها ولمدة ثلاث مرات مدة خدمتها (المادة ١٥٦).

٦-يجب على صاحب العمل الذى يستخدم مائة عاملة فأكثر فى مكان واحد أن ينشئ أو يعهد إلى دار حضانة بإيواء الأطفال (المادة ١٥٨).

وبهذه المواد من قانون العمل يتضح مدى اهتمام الدولة بدور المرأة داخل الأسرة ومراعاة أطفالها ومرافقتها لزوجها بالداخل والخارج معا ومحافظته على كيان الأسرة، التى تمثل نواة المجتمع، كما أنه يراعى العادات والتقاليد التى يتميز بها المجتمع الشرقى.

---

(١)منشأة المعارف: **قانون العمل** (القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٨١، وفقا لآخر التعديلات متضمنا مذكرته الإيضاحية)، الإسكندرية، متلقى الفكر، ٢٠٠١، ص ص ٧٧: ٧٩.

المرأة فى قانون الأحوال الشخصية[1]:

١-أجاز قانون الأحوال لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥، للزوجة التى تزوج عليها زوجها بأخرى أن تطلب التطليق إذا لحق بها ضرر مادى أو أدبى يستحيل معه دوام العشرة بين أمثالها، ولو لم تكن قد اشترطت على زوجها فى العقد ألا يتزوج عليها ويسقط حق الزوجة فى طلب التطليق لهذا الضرر بمضى سنة من تاريخ علمها بهذا الزواج، مالم تكن رضيت بذلك صراحة أو ضمنا. كذلك أجاز للزوجة الجديدة إذا لم تكن تعلم أن زوجها متزوج بسواها ثم ظهر أنه متزوج، أن تطلب الطلاق (المادة ١١ مكرر).

٢-ألغى القانون قهر الزوجة على العودة إلى منزل الزوجية، وقرر أنه إذا امتنعت الزوجة عن الدخول فى طاعة الزوج دون وجه حق توقف نفقة الزوجة من تاريخ الامتناع (المادة ١١ مكرر ثانية).

٣-قرر القانون للزوجة المدخول بها إذا طلقها زوجها دون رضاها، ودون سبب من قبلها استحقاق متعة فوق نفقة العدة تقدر بنفقة سنتين على الأقل مع مراعاة حال المطلق وظروف الطلاق ومدة الحياة الزوجية.

٤-كذلك قرر أن يتنهى حق حضانة النساء ببلوغ الصغير سن العاشرة وبلوغ الصغيرة سن الخامسة عشرة ويمكن أن تمتد حضانة الصغيرة حتى تتزوج فى يد الحاضنة إذا تبين أن مصلحتها تقتضى ذلك (المادة ٢٠).

٥-ألزم المشرع الزوج المطلق بأن يهئ لصغاره من مطلقته ولحاضنتهم المسكن المستقل المناسب، فإذا لم يفعل ذلك خلال مدة العدة استمرا فى شغل مسكن الزوجية المؤجر دون المطلق مدة الحضانة (المادة ١٨ مكرر ثالث).

---

(١)منشأة المعارف: **قانون الأحوال الشخصية الجديد**، المعدل بالقانون ١ لسنة ٢٠٠٠ بشأن إجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية ولائحته التنفيذية، الإسكندرية، ملتقى الفكر، ٢٠٠١، ص ١٤٠٩.

المرأة وبعض القوانين:

حيث تتضمن بعض القوانين مواد جائرة تظلم المرأة، فهناك بعض القوانين التى لا تعطى المرأة الحرية الكاملة فى ممارسة حقوقها المختلفة فى المجتمع كفرد مستقل وإنما تعاملها كفرد تابع. وتفرض عليها الوصاية من الجنس الآخر فى مراحل حياتها العمرية المختلفة، حيث لا يمكن للمرأة المصرية الحصول على جواز سفر إلا إذا أخذت موافقة مكتوبة من والدها أو ولى أمرها إن لم تكن متزوجة، أو من زوجها إن كانت متزوجة، وفى هذا أيضا استثناء لقاعدة المساواة[1].

هذا بالإضافة إلى أن هناك نصوص قانونية تُحرم زواج الفتيات الصغيرات وتفرض سياج من الحماية للطفلة الأنثى التى تُعد قاصره بلغة القانون، إلا أن الممارسات الفعلية أهدرت قيمة النص القانونى، وتحايلت عليه وقامت بتزويج هؤلاء القاصرات باتخاذ إجراءات معينة أولها استخراج شهادات تسنين ويوقع طبيب يشارك فى هذه الجريمة وبتواطؤ المأذون الذى يعقد الزواج ربما دون أن يرى الفتاة، وبالتالى تزوج هذه الفتاة غير المؤهلة نفسيا وجسديا لمسئوليات الزواج، وتنتشر هذه الظاهرة فى الريف والصعيد.

ورغم تجريم مثل هذا الفعل من جانب القانون إلا أن المجتمع لا يراه كذلك بل يعتبره زواجا شرعيا رغم عدم قانونيته ورغم المخاطر النفسية والصحية التى تتعرض لها الفتيات الصغيرات، ويتزامن مع هذه الظاهرة، ظاهرة تزويج الفتيات القاصرات عن طريق تحرير العقود العرفية وظاهرة إجبار الفتيات على ممارسة الدعارة تحت غطاء تلك الزيجات العرفية التى تفتقر إلى أى مشروعية قانونية. وتنتشر هذه الظاهرة فى الأوساط الفقيرة فى بعض القرى والأحياء الشعبية فى المدن ونتيجة لهذه الزيجات تعانى الفتاة التى تدفع الثمن مرتين، إذ تقع الفتاة ضحية الفقر

---

(١)رفيقة سليم حمود: **المرأة المصرية تحديات الواقع والمستقبل**، مرجع سابق، ص ١٧٤.

وضحية لنظرة المجتمع المتدنية لها، والتى تدفعها إلى التضحية بكرامتها وممارسة الفجور والدعارة من أجل إعالة أسرتها[1].

كما نص القانون على أن للزوجة الحق فى طلب الطلاق فى الحالات التالية:

١-غياب الزوج أكثر من عام بلا عذر مقبول وتضرر الزوجة من غيابه.

٢- سجن الزوج لمدة ثلاث سنوات فأكثر بشرط أن تمضى سنة على حبس الزوج.

٣- امتناع الزوج عن الإنفاق عليها.

٤- إصابة الزوج بمرض لا يمكن البرء منه، أو إذا كان به عيب جنسى مستحكم[2].

وذلك فى المادة رقم (٦) من قانون الأحوال الشخصية الجديد.

وإذا كان القانون قد نص على حق المرأة فى الطلاق وحقها فى العمل، كذلك فى الزواج حريتها فى اختيار زوجها، فقد حرم القانون أى عنف ضدها، وخاصة ختان الإناث، وذلك لما له من عواقب وخيمة على الأنثى نفسيا وصحيا، وأحيانا يؤدى إلى وفاة الفتاة نتيجة عدم التعقيم للأدوات المستخدمة فى هذه العملية، أو نتيجة قيام أفراد ليس لهم صلة بالطب بأدائها، وامتهنوا هذه المهنة من أجل الحصول على المال.

وعلى الرغم من أن القانون قد نص على المساواة وتكافؤ الفرص فى التعليم والعمل بين الجنسين، إلا أن هناك بعض التجاوزات وخاصة أن بعض الإعلانات

---

(١)عواطف عبد الرحمن: **الإعلام المصرى ومشكلات الطفلة الأنثى**، مرجع سابق، ص ص ٥٨ -٦٥.

ولمزيد من التفصيل ارجع إلى:

فوزية عبيد شقرون: المشاركة السياسية للمرأة التونسية واقع وآفاق – آفاق أفريقية، المرأة فى الشمال الإفريقى والمشاركة السياسية، المجلد الأول، العدد الرابع، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، شتاء ٢٠٠٠-٢٠٠١، ص ٢١.

(٢)منشأة المعارف: **قانون الأحوال الشخصية الجديد** المعدل بالقانون ١ لسنة ٢٠٠٠ بشأن إجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية ولائحته التنفيذية، مرجع سابق، ص ٧.

عن الوظائف تحدد فى طلبها للذكور فقط[١]. وهذا يخالف القانون كما أنهم بذلك يتجاهلون قدرات المرأة. وينسون أن المرأة حين خرجت للعمل كان لسد العجز فى الوظائف التى تركها الرجال وذهبوا إلى ساحة القتال، كما أنها لم تخرج ترفا، وإنما خرجت نتيجة فقر أو احتياج - فى أغلب الأحيان - للإنفاق على أبنائها[٢] وتتعالى الصيحات التى تنادى بعودة المرأة للمنزل وترك العمل، والتنازل عن حقها فى العمل الذى حصلت عليه بعد عناء.

كما أن هناك فجوة فى القانون تتمثل فى قانون العقوبات، حيث تعاقب المرأة بالأشغال الشاقة عند تواجدها فى البيوت المشبوهة، يُعد الرجل شاهد ملك، وهذا يخالف الدين لأن العقاب متساو للجنسين فى هذه الحالة وهو الرجم حتى الموت، وأيضا فى قضايا الشرف والخيانة الزوجية[٣]، مما سبق يتضح أن القانون المصرى أعطى المرأة حقوقا كثيرة، لكنه حرمها أيضا من حقوق أخرى، وأنقصها حقوقا كثيرة عن الرجل وبالتالى فإن هناك احتياجات قانونية للمرأة يجب تحديدها وتوعيتها بها وبالتالى السعى إلى تحقيقها لها.

ثامنا: الواقع الدينى للمرأة العاملة واحتياجاتها التربوية:

يُعد الدين فى مجتمعنا دستور حياة، فمنه نعرف الحلال والحرام والخير والشر، ومنه تسن القوانين، وتعرف مكارم الأخلاق ويمثل القرآن المصدر الأول لكل هذه الحالات تليه السنة النبوية والتى تمثل خبرات الحياة من خلال مواقف للرسول صلى الله عليه وسلم وأقواله فيها، كما أنهما يحثا الفرد المسلم على حسن المعاملة مع الآخر. ويدعو كل منها إلى التعاون والإخلاص فى العمل، إنه دين ينشئ ويربى

---

(١)عفاف عبد المعطى: **المرأة بين القمع والحرية**، ملخصات أبحاث مؤتمر " مرور مائة عام على تحرير المرأة العربية "، مرجع سابق، ص ٢٧٤.

(٢)خضر زكريا: **عن الوضع الاجتماعى للمرأة العربية**، دمشق، الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٨، ص ٥٨.

(٣)منشأة المعارف: **قانون العقوبات طبقا لأخر التعديلات**، الإسكندرية، ملتقى الفكر، ٢٠٠١، ص ١٢٣، ١٢٤.

الفرد من ولادته وحتى وفاته، وبالتالى فهناك العديد من الاحتياجات الدينية التى يجب تعريف المرأة بها كنوع من الثقافة الدينية حيث تستطيع تربية أبنائها على هذه الأسس الدينية.

ملخص:

مما سبق يتضح أن الاحتياجات التربوية تكاد تمس كل لحظة فى حياته المرأة الشخصية والعملية، ولا يمكن الفصل بينهما على الإطلاق، ذلك لأنها احتياجات حياة مستمرة متواصلة، داخل المنزل وخارجه، وقد فندت هذه الاحتياجات لكى تستطيع الإلمام بها لأن الاحتياجات التربوية للمرأة العاملة تعد كلا متكاملا لفرد متعدد الأدوار.

وقد تم الاستفادة من التعرف على الواقع الفعلى للمرأة العاملة فى نواحى حياتها المختلفة لتحديد الاحتياجات التربوية لهذه المرأة، بالإضافة إلى استفادتها من العديد من الدراسات السابقة، وقد قامت بتجميعها فى استمارة مبدئية للاحتياجات التربوية للمرأة العاملة فى مجالات حياتها المختلفة وتم عرض هذه الاستمارة على عدد من الخبراء فى التربية والإعلام وشئون المرأة لتحكيمها. وقد استفدت من توجيهات سيادتهم فى تحديد هذه الاحتياجات فى صورتها النهائية[1].

---

(١)ملحق رقم (١): قائمة بالاحتياجات التربوية للمرأة العاملة فى الحضر فى صورتها النهائية.